

جناية سيبويه الرّفص التّام لما في النّحو من الأوهام تأليف: زكريا أوزون قراءة نقدية

ملك محمد حسن اسماعيل*

ملخص

يتناول هذا البحث قراءة نقدية للأفكار الرئيسة التي ضمّها كتاب زكريا أوزون الموسوم بـ "جناية سيبويه / الرّفص التّام لما في النّحو من الأوهام"، وقد كشف البحث أن هذا الكتاب فيه قصور معرفي، وخلل منهجي ودعوات مريبة كالدعوة إلى العامية وإلغاء الإعراب، وجعل لغة القرآن للتعبّد فقط، وفي الكتاب تطاول على العلماء المتقدمين وتهكّم عليهم، وسخرية منهم، مما ينأى عنه البحث العلمي وقواعده المتعارف عليها، وجاءت هذه القراءة لتردّ الحقّ إلى نصابه أو هكذا هو المأمول. الكلمات الدالة: قصور معرفي، خلل منهجي، دعوات مريبة.

المقدمة

يدرس هذا البحث كتاب "جناية سيبويه الرّفص التّام لما في النّحو من الأوهام دراسة نقدية" من جميع جوانبه، فقد أثار الكاتب زكريا أوزون قضايا نحوية، وثانية لغوية، وثالثة أدبية، ورابعة ثقافية، وقضايا أخرى. وقسا على القدماء قسوة بالغة وأطلق أحكاماً سريعة انفعالية لا تليق بحقهم، وينأى عنها البحث العلمي السليم، كما دعا في كتابه إلى العامية واتخاذها لغة الحياة، ودعا إلى إبطال الإعراب، ودعا كذلك إلى جعل لغة القرآن لغة دينية حملاً على اللاتينية، فضلاً عن دعوات أخرى منثورة في تضاعيف كتابه. وقد رأيت أن أناقش الكاتب مناقشة مفصلة في هذه القضايا كلها معتمدة المنهج الوصفي التحليلي وجعلت البحث مقسماً إلى أنحاء ثلاثة هي:

- 1- من مواطن القصور المعرفي.
- 2- من مواطن الخلل المنهجي.
- 3- دعوات مريبة.

وقد تناول هذا الكتاب من قبل الدكتور نبيل أبو عمشة، في بحثه الموسوم بـ: "نظرات في كتاب جناية سيبويه" المنشور في مجلة التراث العربي العدد 94/93، دمشق آذار/حزيران 2004، محرم وربيع الثاني 1424هـ، والبحث كما يدل عليه عنوانه نظرات وليس بحثاً تفصيلياً في مسائل الكتاب كلها،

وقد وقف عند بعض القواعد النحوية وهي جزء من القضايا الكثيرة التي أثارها الكتاب.

كما تناوله الدكتور ياسين أبو الهيجا في بحثه الموسوم بـ "قراءة دلالية في كتاب زكريا أوزون جناية سيبويه" المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 73/72، 2007م. وقد وقف عند دعوة أوزون للعامية، واستهانته بالعربية وازدراؤه لها، كما وقف عند بعض القواعد النحوية التي جانب فيها أوزون الصواب.

والدراسة -على ما فيها من دفاع ظاهر عن العربية- تفتقر إلى التفصيل كسابقتها وتتفق معها في الدفاع عن العربية.

وقد خلط فيها الدكتور ياسين القضايا خلطاً من غير فرز أو تبويب لأنّ أوزون أثار قضايا عديدة منها ما يتصل باللغة، ومنها ما يتصل بالنحو، ومنها ما يتصل بالأدب، ومنها ما يتصل بقضايا ثقافية عامة كما أسلفنا.

لذلك جاءت هذه الدراسة -على ما أظن- دراسة تفصيلية تناولت القضايا التي أثارها الدكتور زكريا أوزون كافة بطريقة مختلفة في تناول تماماً عن الطريقة التي سلكها الباحثان الدكتور نبيل أبو عمشة والدكتور ياسين أبو الهيجا.

* كلية الاميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/9/27، وتاريخ قبوله 2018/1/21.

هذا كتاب ألفه الأستاذ زكريا أوزون سنة (2002م)، وصدر عن شركة رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت- لبنان. جعله مؤلفه في سبعة فصول، وإهداء، ومقدمة، وخاتمة. وثبت بالمصادر والمراجع. عقد المؤلف الفصل الأول لزيادة الكتاب في بدايته، وعقد الفصل الثاني للكلمات والجمل، وعقد الفصل الثالث للاسم، وعقد الفصل الرابع للأدوات (الأحرف)، وعقد الفصل الخامس لإعراب الجمل، وعقد الفصل السادس لشواهد وتخريجات نحوية، وعقد الفصل السابع ل: بين الماضي والحاضر.

صفة الكتاب إجمالاً

الكتاب أمشاجٌ أو أخلاط من قضايا شتى منها قضايا نحوية، وهي الأغلب، وقضايا لغوية، وقضايا أدبية، ويضمُّ الكتاب في تضاعيفه دعوات مربية كالدعوة إلى العامية، وإيثار اللغة المحكية على اللغة الفصحى، والدعوة إلى إلغاء الإعراب، والإعراب شكلاً لا قيمة له، ولا علاقة له بالمعنى، وتعبير المؤلف: لعنة أواخر الكلمات. وفي الكتاب دعوة إلى جعل لغة القرآن للتعبُّد فقط قياساً على اللغة اللاتينية. وفيه قصور معرفي ظاهر، وعدم إحاطة بمقولات النحاة، وفلسفتهم، وافتقار إلى الدقة والعمق، والكثرة الكاثرة من الأفكار التي ضمَّها في تضاعيفه أفكارٌ مكرورة لا جديد فيها، نادى بها من قبل المؤلف أناسٌ غيروا. وفيه تكرار للفكرة الواحدة في غير موضع بصورة لافتة، وإخلال منهجي لا تخطئه العين، وإخلال بالأمانة العلمية وانتحال لأفكار لم يحظ أصحابها بعبارة أو إشارة، حاول المؤلف أن يوهمنا بأنه أبو عُذْرْتِهَا. ولغة الخطاب التي سادت في الكتاب لغة انفعالية تنأى عن الأناة والريث، مشحونة بالتطاول على العلماء والسخرية منهم، والتهمك عليهم، فهم متناقضون مغالطون لا يستحون. وقواعدهم مفبركة، وكلامهم شنيع وهراء. وهذه الأوصاف وأضرابها يأبأها البحث العلمي السليم، وتأبأها أصوله ومناهجه التي تعارف عليها العلماء قديماً وحديثاً. ورأيتُ أن أقرأ هذا الكتاب قراءة نقدية أقف فيها على المفاصل الرئيسية للكتاب أو الأفكار الأساسية التي احتفى بها المؤلف، مع الوقوف على بعض الشواهد - على جهة المثال لا الحصر - مؤملاً أن تكون هذه القراءة زُفَى إلى الله، وخدمة للعرية وأبنائها، وستعمد هذه القراءة الحيدة، والموضوعية، والنأي عن الهوى.

أولاً: الإهداء

صدر المؤلف كتابه بإهداء يضمُّ طائفة من الأفكار التي توجب عليّ مناقشتها. يقول في إهدائه: "إلى كل من يحترم العقل ويقدره. إلى كل من يحتكم إلى العقل في الحكم على النقل، إلى كل من أضاع شمعة الإبداع في ظلام التقليد والتبعية إلى كل من أضاع شمعة الفكر في ظلام القياس والأبائية، إلى كل من أحبَّ الناس على اختلاف أجناسهم، وأديانهم، ومعتقداتهم، إلى هؤلاء... أهدي باكورة أعمالي".

ونحنُ مع المؤلف في تعظيم العقل واحترام أصحابه، وتوقير الإبداع البشري، واحترام الناس على اختلاف أجناسهم وأصولهم، ومنابتهم، غير أن هذا الإهداء يأتي في سياق حملة عنيفة على المتقدمين، وإنجازاتهم العلمية، ورميهم بالقصور والجمود وتعطيل العقل - كما سنرى - وهذا غير صحيح البتة من جهة ما نصَّ عليه القرآن، ومن جهة ما ورد عن العلماء فأما القرآن فقد ورد فيه آياتٌ كثيرة تحث على إعمال العقل، والتدبر، والنأي عن الهوى، والركون إلى الموروث بلا موجب، ولا دليل يملأ العقل قناعة والنفس طمأنينة. قال تعالى: "إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (190) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (191)". وقال: "أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (24)" (وقال: "أَفَلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ" لوقال: "وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ (19) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (20)". وغير هذا كثير في القرآن.

وعاب القرآن على هؤلاء النفر من الناس الذين لا يُعملون عقولهم، ويبطلون أرفع النعم التي أنعمها الله على عباده، وهي نعمة العقل، ويركنون إلى ما تركه آبائهم من غير بصر ولا هدى، فقال: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ (20) وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أُولَٰئِكَ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ (21) (وغير هذا كثير أيضاً في القرآن.

والقرآن أول من وضع قاعدة المفاضلة بين الناس قائمة على التقوى، فقال: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ".

وأما جهة العلماء، فلم أر أحداً من علمائنا من حثَّ على الجمود أو الجهل أو التقليد الأعمى، فقد ذكر أبو البركات الأنباري في "لمع الأدلة" أن فائدة علم أصول النحو "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتقاع عن حضيض التقليد إلى يفاع

الاطلاع على الدليل، فإنَّ المخدِّ إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب". ويؤلف ابن مضاء القرطبي كتابًا في "الردِّ على النحاة" يدعو فيه إلى إبطال العامل، والقياس، والعلل الثواني والثالث، والتقدير التي لا موجب لها.

ويؤلف ابن حزم الظاهري رسالة وسماها بـ "إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل". والخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث اكتشف علم العروض، ووضع أول معجم عربي، أو فكرة أول معجم عربي، لأن في المسألة خلافاً. فهل هؤلاء العلماء وأضرابهم عطلوا عمل العقل، ولم يحترموا، ولم يعظموا، وكيف جاز للمؤلف أن يصف عمل سيبويه في تاريخ النحو العربي بأنه جنائية، والجنائية كما ورد في لسان العرب: "الذنبُ والجُرمُ وما يفعله الإنسان مما يوجبُّ عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة".

ومما سقناه يظهر جلياً أن الصفات العالية التي يعتد بها المؤلف في إهدائه هي حقائق مسلم بها في القرآن، والموروث الحضاري والعربي الإسلامي.

وإذا علمنا أن شيئاً كثيراً مما ضمّه كتاب سيبويه راجع إلى علم الخليل ويونس بن حبيب، وغيرهما، كان هؤلاء النحاة جميعاً أصحاب جنائيات في نظر الباحث، وسناقش بالتفصيل من بعدُ آراء المؤلف التي تتكرر في تضاعيف كتابه، ونكشف ما فيها من غلو وشطط.

ثانياً: المقدمة

" لا تريد مقدمة المؤلف على صفتين ذكر فيها أن اللغة أداة للتواصل بين الناس، وأن لغات العالم اليوم كالإنكليزية، تطورت في ألفاظها وتراكيبها وقواعدها، وتمكنت من غزو معظم الأرض، وصارت لغة بديلة لكثير من اللغات السائدة، بخلاف العربية المعقّدة - هكذا يرى المؤلف - فقد ظلّت جامدة، وتراجعت عالمياً، ولم يعد يهتمُّ بها حتى أهلها، وهذا راجع إلى عاملين: الأول: علم النحو العربي، الثاني: الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية لاستيعاب المفردات".

" ولا يرتاب أحد في أن اللغة أداة للتواصل الاجتماعي، وقد عبّر ذلك قديماً ابن جني بقوله: "أمّا حدّها - أي حدّ اللغة - فإنها أصوات يُعبّرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم".

ولا يرتاب عاقلٌ كذلك في أن اللغة الإنجليزية قد امتدت وغزت معظم بقاع الأرض، وأن اللغة العربية قد تراجعت، لكنّ هذا الامتداد في الإنجليزية والتراجع في العربية لا يرجعان إلى مزايا تفردت بها الإنجليزية، أو إلى جمود تفردت به العربية وإنما يعودان إلى قوة أهل اللغة الإنجليزية، وضعف أهل اللغة العربية، وأية ذلك أن العربية في زمن مضى كانت اللغة الأولى في العالم، وقد استوعبت الأفكار العلمية، والفلسفية، والاجتماعية، وغير ذلك، ووفت بمتطلبات العصر في ذلك الزمان، لكن لما ضعف أهل العربية في جميع الميادين ضعفت العربية، فاللغة تقوى بأهلها، وتضعف بضعفهم، وتندثر بانندثارهم.

وقد تنبّه الأستاذ مصطفى صادق الرافعي إلى هذا منذ ثمانين عاماً أو يزيد حين أعلن في "وحي القلم" أن اللغة "صورة وجود الأمة بأفكارها ومعانيها، وحقائق نفوسها، وجوداً متميزاً قائماً بخصائصه، فهي قومية الفكر".

وقال في موضع آخر: "وما دلّت لغة شعب إلا ذلّ، ولا انحطّت إلا كان أمره في ذهابٍ وإدبار". وأما قول المؤلف بأن أهل العربية لم يعودوا يهتمون بالعربية، فهذا صحيح، لا لأنّ العربية معقّدة أو جامدة أو نحو ذلك، ولكن لأنّ العربي في سياق ضعفه أمام الأمم الأخرى فقد تقهّته بنفسه، وأصابه الخور والانكسار.

يقول الرافعي: "الذين يتعلّقون اللغات الأجنبية، ينزعون إلى أهلها بطبيعة هذا التعلّق، إن لم تكن عصبيتهم للغتهم قوية، مستحكمة من قبل الدين أو القومية، فتراهم إذا وهنت فيهم هذه العصبية يخجلون من قوميتهم... وينسلخون من تاريخهم". وفي ضوء هذا الضعف والخور يفسر الرافعي تفسيراً جيداً انبهار كثير من العرب بأسماء الأشياء الأجنبية وافتتانهم بها، فإذا سميت بأسماء عربية، زال افتتانهم ونقص معنى الشيء عندهم.

يقول: "وأعجب من هذا في أمرهم، أن أشياء الأجنبي لا تحملُ معانيها الساحرة في نفوسهم إلا إذا بقيت حاملة أسماءها الأجنبية، فإن سُمّي الأجنبي بلغتهم القومية نقص معناه عندهم وتضاغر، وظهرت فيه ذلّة.. وما ذاك إلا صغر نفوسهم وذلتها".

ويبدو أن الباحث يردّ تراجع اللغة العربية إلى عاملين: الأول: علم النحو العربي، والثاني: الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية لاستيعاب المفردات والمصطلحات الجديدة.

ومن أجل هذا قام المؤلف بنقد علم النحو معتمداً في هذا النقد على تصنيف النحاة، وأظهر في نقده - كما يقول - غياب المحاكمة السليمة، في قواعد النحو العربي، بأسلوب يختلف عن أسلوب القدماء وتراكيبهم ومصطلحاتهم بعد توخي الإيجاز التيسير.

يقول المؤلف: " وذلك كي يتمكن أكبر عدد من القراء فهم ما بثته، كما تم استعراض مشكلة الاشتقاق اللغوي بشكل موجز مبسّط. واقترحت الحلول الممكنة لها، ودعمت الأفكار الواردة ببعض الأمثلة من الذكر الحكيم ومن الشعر العربي".
وأما العاملُ الأوّل المتمثل في نقد أعمال النحاة، فهو قائم على هجومٍ انفعالي حاد على مقولات النحاة من غير مسوّغ، وبقصور معرفي واضح في فلسفة النحاة ومقولاتهم النحويّة، من ذلك قوله: إنّ عقدة القديم، هي عقدة الشّرق الإسلامي بأسره، وخاصة العرب، فما جاء من القديم صحيح، وكل ما يعارضه وما خرج عنه خاطئ أو مشكك فيه".

ويقول في موضعٍ آخر: "من أنت من العلماء السابقين الذين رأوا ويحثوا وعملوا، وما عليك إلاّ الطاعة والتطبيق، فهم العظام ونحن الصغار، وهم الفقهاء ونحن الدهماء، وهم الرجال ونحن أشباه الرجال، ومن تحدث في يومنا نُعت بأنه شبه عالم أو شبه متقف، وهو قزم أمام عمالقة الماضي الذين إذا تفاخروا بأنفسهم اعتبر ذلك حقهم، وإذا تواضعوا اعتبر ذلك عظمة منهم، وهم دائماً فوق النقد والنقاش، أمّا نحن فكلّ ما نأتي به مرفوض أو مكروه، أو مشكك فيه ما لم يوافق أو يتابع سيره القديم".
وهذا كلام مجاف للحقيقة، وفيه تجنُّ ظاهر على حقائق التاريخ، فأبو العباس المبرّد يؤلف كتاباً في الرد على سيبويه ونقده سمّاه: "الغلط أو مسائل الغلط، ذكره ابن جني في الخصائص، وقال: "ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط.

فحدثني أبو علي عن أبي بكر أنّ أبا العباس كان يعتذر منه، ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا".
وقد تكلم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بالتفصيل عن هذا الكتاب، وذهب مذهباً مخالفاً لابن جني يتلخص في أن المبرّد لم يرجع عن نقده لسيبويه، قال: "القول بأنّ المبرّد رجع عن هذا النقد يرده الاحتكام إلى المقتضب، فقد بقي المبرّد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في (34) مسألة من مسائل النقد، وبقي في الكامل على خمس أخرى... وبقيّة المسائل لم يعرض لها المبرّد في المقتضب لا من قريب ولا من بعيد، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقي على رأيه فيها؟". وألف أبو علي الفارسي كتاباً استدرك فيه على شيخه أبي إسحق الزجاج سمّاه "الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني" وصف فيه كلام الزجاج حيناً بالخطأ، وحيناً بالسهو، وحيناً بالوهم".

وألف ابن مضاء القرطبي كتاب "الرد على النحاة" ذهب فيه إلى إبطال العامل، والقياس، وإلغاء العلل الثناني والثالث، والتقدير التي لا موجب لها".

وغير هذا كثير، فلا أدري كيف أجاز المؤلف لنفسه أن يقول: "فما جاء من القديم صحيح، وكل ما يعارضه وما خرج عنه خاطئ؟! فالتاريخ العلمي لأمتنا حافل بكتب النقد والاستدراك والتخطئة، والتصويب، وكل من له أدنى معرفة بالتراث العربي يدرك هذه الحقيقة، وقد صرّح ابن قتيبة في مقدمة كتابه "الشعر والشعراء" بأن القديم كان جديداً في زمانه، وأن الجديد صائر إلى القدم بعد زمانه، والمعول على الجودة. قال ابن قتيبة: "ولا نظرت إلى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه، وإلى المتأخر منهم بعين الاحتقار لتأخره، بل نظرت بعين العدل بين الفريقين".

وقال في موضعٍ آخر: "ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمنٍ دون زمن، ولا خصّ به قومًا دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كلّ دهر، وجعل كلّ قديم حديثاً في عصره، وكلّ شرف خارجة".

ونقل ابن رشيقي في "العمدة" كلام ابن قتيبة وأيده، قال: "ومما يؤيد كلام ابن قتيبة كلام علي - رضي الله عنه - لولا أنّ الكلام يعاد لنقد، فليس أحقّ بالكلام من أحد، وإنما السبق والشرف معاً في المعنى على شرائط".

ويقول الزبيدي في "تاج العروس": "وإذا كانت العلوم منحا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدخّر لبعض المتأخرين ما عسّر على كثير من المتقدمين، والمعنى أن تقدم الزمان وتأخره ليست له فضيلة في نفسه، لأنّ الأزمان كلّها متساوية، وإنما المعتبر الرجال الموجودون في تلك الأزمان، فالمصيب في رأيه ونقله ونقده لا يضرّه تأخر زمانه الذي أظهره الله فيه، والمخطئ الفاسد الرأي، الفاسد الفهم، لا ينفعه تقدم زمانه، وإنما المعاصرة - كما قيل - حجاب، والتقليد المحض وبال على صاحبه وعذابه".

وبناء على هذا فإنّ ما ذكره المؤلف من أن كلّ ما جاء من القديم صحيح، وكل ما يعارضه خاطئ، وهم، ومخالف لمقتضيات العقل والنقل معاً، غير أنّ معارضة المتقدمين ومخالفتهم تجري وفق شروط أولها الحفاظ على الفلسفة الكلية التي صدر عنها التراث العربي الإسلامي، أمّا إيثار العامية على الفصحى والدعوة إلى جعل لغة القرآن للتعبّد فقط. والدعوة إلى نسف قواعد العربية نسفاً، ووصف عمل سيبويه بالجناية، وأن قواعدهُ إنما وضعت للأعاجم، والحملة على مقولات النحاة من غير معرفة مكيّنة بهذه المقولات، ولا بصر في أعماقها كما سنبينه، فذلك مردود لا لأنه يخالف القديم، أو لأن القديم مقدس، ولكن لأنه انسلاخ تام من جلد الأمة والذهاب بعيداً في مركب آخر، والأعمال العلمية تقوم على الأناة والريث والصبر الجميل، والنظر الصادق المخلص، ولا تقوم على بسط اللسان

وشتم العلماء والهزء بهم والتناول عليهم، والانتقاص من أقدارهم والانفعال الحاد وقراءة المسائل على غير وجهها كما سنرى. أما العامل الثاني الذي ذكره المؤلف عن الاشتقاق، فلا يرتاب أحد في أن العربية لغة اشتقاقية، وأن الاشتقاق وسيلة من وسائل تنمية اللغة واتساعها. يقول الأستاذ إسماعيل مظهر: "والبحث يدلنا على أن أئمة اللغويين قد استطاعوا أن يستخلصوا من كلام العرب الأصلاء قواعد انتحوها في وضع مفردات اللغة، منها التعريب والنحت، والاشتقاق والزيادة".

ويقول الأستاذ الراجعي: "وكثرة مشتقاتها برهاناً على نزعة الحرية وطماحها" غير أن المؤلف يقف من الاشتقاق والتعريب موقفًا حاداً رافضاً بحجة أن المخترعات العصرية بما تحمل من أسماء حق لأهلها، وأن العرب الماضين أباحوا إدخال ألفاظ أجنبية في العربية من غير غضاضة في ذلك فهو يؤثر التوسعة في الاتكاء على استخدام الدخيل. يقول المؤلف: "كما أن تسمية المخترعات هي من حق الأمم التي أوجدتها وأبدعتها، ولا يحق لغيرها أن يغيرها، فنحن نقول: "راديو عما سموه عندنا مذياع، ونقول: تلفزيون أو TV كما سموه الرائي، ونقول كمبيوتر عوضاً عن الحاسوب، وتلفزيون عوضاً عن الهاتف... وغير ذلك من المسميات التي جاءت من الغرب التي لم يفلح أهل مجامع اللغة العربية في تعريبها أصلاً. أما المصطلحات العلمية فيجب أن تؤخذ من الأمة المتطورة - كما هي - خاصة في مجال الطب والهندسة والعلوم التطبيقية، لأن هذه المصطلحات أصبحت اليوم لغة عالمية يتقنها معظم أهل الأرض، باستثناء معظم العرب".

ويقول في موضع ثانٍ: "إن إغناء لغتنا بمفردات ومصطلحات من لغاتٍ أخرى، والتوقف والامتناع عن محاولة الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية، سيؤدي إلى تطويرها وإلى مواكبة أهلها لآفاق العلم والمعرفة، وحسبنا بالقرآن الكريم إماماً حيث استخدمت فيه مفردات غير عربية كثيرة، سندس، استبرق، سرادق... وبقي بلسان عربي مبين".

وأول ما نذكره رداً على المؤلف أن الاشتقاق على إطلاقه لا يجوز رده لأنه وسيلة من وسائل تنمية اللغة وإغنائها. يقول الأستاذ عباس حسن: "فأما الاشتقاق فالحاجة إليه شديدة في مختلف العصور، وبين سائر الطبقات - ولا سيما المشتغلة بالفنون العملية، والصناعات والاختراعات - لأنه يسعها بوابل من الكلمات المختصرة الرشيقة السهلة التناول، يضرب كل نوع منها في ناحية معنوية جليلة، ولهذا تشتد الحاجة إليه في فورة المدنية وزهو الحضارة، ويكون التيسير فيه مطلوباً حميداً".

والتعريب أيضاً من وسائل تنمية اللغة وإغنائها، والمعرّب هو: "اللفظ الأعجمي الذي أدخلته العرب في لغتها، وصقلته على منهاجها وأوزانها، أو تركته بغير صقل، وربما تناولته بالاشتقاق".

ويفهم من هذا النص أن المعرّب هو اللفظ الأجنبي المصقول على منهاج العربية، أو هو الدخيل، ومعلوم أن العلماء فرّقوا بين المعرب والدخيل، فجعلوا الدخيل ما دخل العربية على ما كان عليه في لغته، والمعرّب ما خضع لمعيار العربية وأوزانها، ومنهم من لم يفرق بين المصطلحين".

ويقول الدكتور حسن ظاظا: "ما زال الفرق بين المعرب والدخيل في حاجة إلى إيضاح، والغريب أن هذا الإيضاح لم يقلق الأقدمين كثيراً، فاستعمل جمهورهم المعرّب والدخيل بمعنى واحد، ومنهم السيوطي في "المزهر" وشهاب الدين أحمد الخفاجي في "شفاء الغليل". الذي اختاره الدكتور حس ظاظا في التفريق بين المعرّب والدخيل طريقان: الأول: "إذا جاءت لفظة أجنبية، وهذبت من حيث لفظها بحيث أشبهت الأبنية العربية القحة في ميزانها الصرفي، اعتبرت من المعرب، أما إذا بقيت على وزن غريب على اللغة العربية فهي من الدخيل". والطريق الثاني: "اللفظة الأجنبية التي استعملها العرب الذين يحتج بكلامهم تعدد من المعرب، حتى ولو لم تكن من حيث بناؤها ووزنها الصرفي مما يدخل في أبنية كلام العرب. أما ما دخل بعد ذلك فإنه يعدّ من الدخيل".

والعلماء يعرفون أن العربية دخلها ألفاظ من "الفارسية، والهندية، والرومية، والحبشية وغيرها" ويعرفون كذلك ما ذكره المؤلف من دخول ألفاظ ذات أصول غير عربية في القرآن الكريم، مثل: السندس، والاستبرق، والأرائك. يعرفون ذلك، ولم يقولوا بالغاء الاشتقاق أو بالاختصار على نقل الألفاظ الأجنبية كما هي بحجة أن هذه الألفاظ أو المصطلحات من حق الأمم التي أبدعتها، بل كان لهم ثلاثة مواقف: 1- الاتكاء على الاشتقاق 2- الاتكاء على المعرّب 3- الاتكاء على الدخيل إذا تعدد الأول والثاني. أما أن يحصر الأمر كله في عامل واحد فذلك مجلبة للخوف على اللغة.

يقول الأستاذ عباس حسن: "إنها الخوف من هجوم اللغات الأجنبية على العربية في غير هودة ولا رفق، لكن هذا الخطر المتوقع لن يجيء من وراء التعريب المقيد الذي نريده محصوراً في بعض من الأعلام وأسماء الأجناس والمصطلحات، إنما يجيء من التعريب المطلق الذي لا يحده حد، ولا يقيده قيد".

ويقول في موضع آخر: "إذ كيف نفتح باب التعريب على مصراعيه بغير قيد ولا شرط فيدخل منه إلى العربية حشود متسابقة من اللغات الأجنبية، لا يمكن صد تيارها الجارف المتلاحق على مرّ الزمان".

ويرى الدكتور حسن ظاظا أن عملية التبادل الحضاري لا يمكن أن تتم غير مشفوعة بتبادل لغويّ لكن تسجيل الدخيل كلمة أمر مستحيل".

فالتعريب المطلق الذي ينادي به المؤلّف ويتباهى به عرفه العلماء المتقدمون والمحدثون، وكانوا أوسع منه أفقًا وأشدّ احتراسا، والتعريب المطلق قال به من المتقدمين أبو علي الفارسي.

ورأى العلماء فيه "خطراً على اللغة يغرّقها في طوفان الغموض والألفاظ الدخيلة التي تقضي عليها".

وقال به من المحدثين الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، قال: "ونصرهم اللغة العربية، ويحثهم عن الدخيل منها، وإبدال الكلمات الإفرنجية بما يؤدي معناها من العربية، وصرفهم الأموال في ذلك مع أنه لم يأمر الله تعالى ولا رسوله - صلى الله عليه وسلم - بذلك، ولا قال أحد من أئمة الإسلام إنه لا يجوز إدخال الكلمات الأجنبية في اللغة العربية، ولا النطق بها إذا تداولت ولم يعرف لها بديل من العربية، وهذا كتاب الله تعالى فيه الدخيل من جميع اللغات الأجنبية، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينطق بكثير من الألفاظ الأجنبية أيضاً، وكذلك سائر العرب، كما هو معلوم".

فهؤلاء العلماء من المتقدمين أو المحدثين على اختلاف آرائهم في الدخيل، والمعرّب، لم يبسطوا لسانهم في العلماء الذين سبقوهم، ولا هاجموا تراثهم ولا حاضرهم، ولكنهم أبدوا آراءهم بشيء من الأناة والريث كثير. ومن غلو المؤلّف، وركوبه مراكب الشطط، والسرف في الأحكام الجائرة، والتناقض، والقياس الفاسد، قوله: "ماذا سنفعل بالأسماء الجديدة التي تظهر في أيامنا المعاصرة، التي تتوالد بالألاف مع تطور الحضارة ومعطياتها؟ أتقول: فقوا فإننا نريد أن نردها إلى ميزان مُضَرٍّ، وأسد، وتميم، ونرى كيف كانوا يلفظون أشباهها... هل هذا مقبول يا سادة؟ من منا اليوم يسمي ابنه "جشش" أو "ماعرز" أو "شرحبيل" أو أي اسم من الأسماء التي لا نراها تتسجم مع محيطنا وبيئتنا وثقافتنا المعاصرة" لا أحد يكره المؤلّف على تسمية الأبناء تسميات معينة، ولكن قياس التعامل مع المصطلحات الوافدة على تسمية الأبناء قياس فاسد، لأن تسمية الأبناء يدخل في باب الحرية الشخصية، أمّا التعامل مع المصطلحات والألفاظ الوافدة، فإنه محكوم بأصول معتمدة ترتبط ارتباطاً شديداً بهوية الأمة الثقافية وقواعد البحث العلمي والخلقي تفرض على المؤلّف ألاّ يسخر من مضر وأسد ومن أسمائهم، وكان حرياً بالمؤلّف أن يجعل عنوان كتابه "دعوات مريية أو هدامة" بدلاً من أن يتسرّب بسريال الإصلاح تارة، والتجديد تارة ثانية، واحترام العقل تارة ثالثة، وغير هذا كثير مما يضمه الكتاب في تضاعيفه.

وقال المؤلّف أيضاً: "فإن أصحاب مدرسة الماضي والتراث يقفون دائماً في وجه كلّ من يحاول أن يأتي بجديد، أو أن ينتقد القديم، وهم ينسون أنّ اللغة كائن حي... لذلك تجدهم يؤمنون بأنّ اللغة العربية الفصحى (المقعدة) قادرة على أن تستوعب كافة المفردات والمصطلحات الجديدة - خاصة العلمية منها - ونحن نرى غير ذلك تماماً"

ونقول للمؤلّف ونكرّر بأنّ ثمة فرقاً بين الهدم والنقد البناء، والعلماء لم يكونوا في يوم من الأيام مع القديم لقدمه، ولا ضدّ الجديد لجدته، لأنّ المعولّ على الفكرة المتوقّدة سواء أكانت قديمة أم جديدة، الفكرة التي تملأ العقل قناعة، وقد صرّح العلماء بأنّ القديم كان جديداً في زمانه، وأنّ الجديد صائر إلى القدم بعد زمانه كما سبق بيانه، وما ذهب إليه المؤلّف من قبول المصطلحات العلمية على النحو الذي أرادها لها أهلها، لأنّ ذلك حقٌّ من حقوق هذه الأمم التي أبدعتها، أقول إنّ هذه الفكرة ليست جديدة، فقد نادى بها نفرٌ من المتقدمين، منهم أبو علي الفارسي، ونفرٌ من المحدثين، منهم الشيخ الغماري الحسني، فمذهبُ المؤلّف قديم ومسبق إليه، فلا مسوّغ للتفتّح والتباهي بأفكارٍ قِبلت قبل زمانه بقرون، فضلاً عن أن يقوم بجلد أنصار القديم بفكرة هم صانعوها، وأمّا سخريته من أنصار القديم الذين يقولون بأنّ العربية تستوعب المفردات والمصطلحات الجديدة، فلا محلّ لها، لأنّ قول العلماء الذين هم أنصار القديم - كما يرى المؤلّف - قولٌ صحيح، فالعربية تستوعب ذلك كلّها، إما عن طريق الاشتقاق، وإما عن طريق التعريب، وإذا تعدّر ذلك أدخلوا اللفظ الأجنبي كما هو، وهو مذهب قال به المتقدمون وبعض المحدثين، وبناءً على هذا فقولهم حق، ويقول المؤلّف في موضع آخر: "وعليه فإنّه يتوجّب علينا أن لا نضيع الوقت في إيجاد ما يقابل المفردات والمصطلحات العلمية الإنكليزية في اللغة العربية، وأن نعيد النظر في ما يسمّى بمجامع اللغة العربية ومهامها.

لا مسوّغ أبداً لهذا الهجوم من المؤلّف على مجامع اللغة العربية، ولا ثمة ما يقضي بالتباهي بفكرة سبقه العلماء إليها بقرون، بل إنّ القدماء تعاملوا مع الألفاظ الأجنبية بصدورٍ رحبة، وأفاقٍ واسعة، حين جعلوا التعامل يسير في قنوات منها قناة التعريب، وقناة الاشتقاق، وقناة النحت، وقناة قبول الدخيل كما هو، في حين حصر المؤلّف التعامل مع المصطلحات العلمية في قناة واحدة هي قناة الدخيل، بحيث تُغرّق العربية في سيلٍ من المصطلحات والألفاظ الأجنبية، ويضيف المؤلّف قائلاً: "فالعرب منذ بداية القرن العشرين، وحتى يومنا هذا - أي على مرّ قرنٍ من الزمن - لم يقدّموا مصطلحاً واحداً في مجال العلوم والتكنولوجيا، وأنا أقول للمؤلّف إنّ العرب لم يقدّموا مصطلحاً واحداً، لا لأن المشكلة مشكلة لغوية بالدرجة الأولى، ولكنها مشكلة تعثر الأمة بأسرها في

ميادين الحياة كافة.

والمطلوب تحوّل الأمة من أمةٍ مستهلكة إلى أمةٍ تصنع كلّ وسائل التكنولوجيا وتقوم بتسميتها التسمية التي ترضيها كما فعل الأجانب. فالمسألة إذن مسألة غير لغوية، وإن كان ظاهراً لغوياً، وإن كنا في الوقت نفسه نؤمن بالتبادل اللغوي في سياق التأثير والتأثر بين الأمم.

ثالثاً: دعوات مربية

أ- " لغة القرآن للتعبّد فقط "

ومن عثرات المؤلف ما يرمي إليه من جعل لغة القرآن لغةً للتعبّد فقط، قال: "وجوب عدم الخلط بين ما ندعو إليه وبين لغة القرآن الكريم، فالقرآن الكريم في لهجته وقراءته هو صيغة تعبديّة لا مجال لنقاشها، وبالرغم من أني مسلمٌ مؤمنٌ بكتاب الله عزّ وجل، إلا أنه لا يمكنني فرضه على العربي غير المسلم ليكون مرجعيته العربية المعتمدة".
وكلام المؤلف هذا مردود، وفيه قدر غير قليل من عدم المعرفة، فمن أنبأ المؤلف بأن القرآن الكريم في لغته صيغة تعبديّة؟، هل التراث الإسلامي كله بضروبه المختلفة، اللغوية، والفقهية، والحديثية، والكلامية، والفلسفية، وغيرها ينظر إلى لغة القرآن على أنها صيغة تعبديّة؟.

الجواب لا، وهذا يدلّ على عدم معرفة عند المؤلف بالتاريخ الإسلامي، والحضارة الإسلامية، أو أنه يريد للغة القرآن أن تكون لغةً مركونة في المتحف على نحو ما فعل باللاتينية، وهذه الفكرة فكرةً مكرورةً قديمة، فقد قال طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" وفي الأرض أممٌ متديّنة، كما يقولون، وليست أقلّ منا إثارةً لدينها، ولا احتفاظاً به، ولا حرصاً عليه، ولكنها تقبل في غير مشقة ولا جهد أن تكون لها لغتها الطبيعية المألوفة التي تفكّر بها، وتصطنعها لتأدية أغراضها، ولها في الوقت نفسه لغتها الدينية الخالصة التي تقرأ بها كتبها المقدسة وتؤدي فيها صلواتها، فاللاتينية هي اللغة الدينية لفريق من النصراني، واليونانية هي اللغة الدينية لفريق آخر، والقبطية هي اللغة الدينية لفريق ثالث، والسريانية هي اللغة الدينية لفريق رابع. وبين المسلمين أنفسهم أمم لا تتكلم العربية، ولا تفهمها ولا تتخذها أداةً للفهم والتفاهم، ولغتها الدينية هي اللغة العربية".

ولا يجوز "قياس العربية على اللاتينية، لأن الفرق بين اللاتينية وفروعها، أبعد كثيراً من الفرق بين العربية الفصحى وفروعها".
ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: " هل نريد أن تكون العربية كما أرادها الله، لغة دين ودنيا في وقتٍ معاً، أو نريدها لغة دنيا وكفى، فإن يكن الثاني فقد تخلصنا في أمرها من القيود والحدود، وصح لنا أن نصنع بها ما نشاء على ما نشاء، ولكن لا ينبغي حينئذ أن تبقى على تسميتها بالعربية، لأنها صامدة مع الزمن هينة ورفق أو في اندفاع وعنف إلى التحوّل عن سمتها والتتكّر لأصولها حتى تنتهي إلى لغةٍ غير اللغة... وإن يكن الأول فلا مفرّ لنا من الحفاظ عليها وأصولها كما ورثناها عن أصحابها الأولين".
وليعلم الباحث أن لغة القرآن لغةً يحتجّ بها في إقامة القواعد الكلية للسان العربي، وهذا أمرٌ معروف عند العلماء قديماً وحديثاً، وفرق بعيد بين إعجاز القرآن، والاحتجاج بلغة القرآن، فالأول لا يقوى البشر على بلوغه، والثاني أصلٌ من أصول النحو العربي واللغة العربية. وأما قول المؤلف بأنه لا يقوى على فرض صيغة لغة القرآن على العربي غير المسلم فمردودٌ أيضاً، لأن القرآن يُنظر إليه من جهتين: الأولى: جهة الدين وجهة اللغة، فالجهة الأولى يختصّ بها المسلم وحده، والجهة الثانية: يشترك فيها المسلم وغير المسلم. وأية ذلك أن التاريخ حافلٌ برجالات عنوا بالعربية من غير العرب، من مثل: حنين بن اسحق وغيره، والتاريخ العربي المعاصر يذكر لنا علماء أفاضاً من غير العرب وشعراء كباراً مهروا في العربية، وتمرسوا بأساليبها العالية، من مثل: بشارة الخوري، وميخائيل نعيمة، وجبران خليل جبران، وأنيس الخوري المقدسي، ومارون عبود، ومن مثل هؤلاء جميعاً بطرس البستاني، وعبد الله البستاني، وسعيد الخوري الشرتوني، أكان هؤلاء جميعاً وغيرهم يحسون بأن العربية مفروضةٌ عليهم، إطلاقاً لا، ولكنهم عرب، والعربية لغتهم يحرصون عليها وينافحون عنها بقطع النظر عن المعتقد، فالعربية وهي لغة القرآن لغة العرب كافة.

وأما قول المؤلف بأنه يؤمن بالله، وأنه مسلم، فليس ثمة ما يدعو إلى هذا القول، لأننا لا نحاكم عقيدة المؤلف بل نحاكم علمه وأحكامه الجارفة التي لا تستند إلى دليل يعضدها، ولا أرى من مسوغ لذكر إسلامه وإيمانه، إلا من جهة واحدة وهي خشية المؤلف أن يُعزّم في عقيدته جزاء خطورة أقواله، فاستبق الأمر وشهد بأنه مسلم مؤمن بالله.

ب- الدعوة إلى العامية:

تسلّل المؤلف إلى هذه الدعوة عن طريق الدعوة إلى لغةٍ موحدة للتخلّص من الازدواجية، يقول المؤلف: "خلق أمة عربية متطورة لها بصمتها في العالم المعاصر، لا بصمة أجدادها الغابرين، والأمر هنا دقيق جداً وحساس جداً، ويحتاج إلى الإيضاح، فلكي تتغيّر

الأمة يجب أن تكون لغة معرفتها، ولغة ثقافتها، ولغة اختراعاتها، ولغة معيشتها، ولغة محبتها، ولغة تفاهمها هي لغة واحدة، وهو أمر هام يفقده الإنسان العربي في مختلف أرجاء وطننا، فنحن نتحدّث فيما بيننا بما يسمونه العامية، ونحب بالعامية، ونفكر بالعامية، ونشاق بالعامية، ولكننا نكتب رسائلنا بالفصحى، ونخطب بالفصحى، ونتعلّم كيف نعبّر عن حبنا بالفصحى. هذه الازدواجية خطيرة، ولا يمكن من خلالها أن يتقدم الشعب العربي".

وأحبُّ أن أخفف من غلواء الباحث واندفاعه، فأقول إن أمم الأرض جميعاً لا تقطع صلتها بماضيها، وتعيش حاضرها بكل ما يضمه الحاضر من ازدهار وتقدم، وتخلف العرب لا يعود إلى ارتباطهم بماضيهم بقدر ما يعود إلى الضياع التيه الذي هم فيه غارقون.

والازدواجية التي تحدّث عنها المؤلف فكرة مكرورة، تحدّث عنها من قبل عيسى اسكندر المعلوف، حين نشر في مجلة الهلال سنة 1902 مقالاً أكد فيه "أن اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة هو من أهم أسباب تخلفنا الثقافي".

وما ذهب إليه المؤلف من نفي الازدواجية في بلاد الإنجليز غير صحيح، حيث أوهمنا بقوله: "إنّ رئيس مجلس الوزراء البريطاني يتكلّم في مجلس اللوردات كما يتكلّم مع ابنه وابنته وزوجته، ويتكلّم مع شعبه". إذا أراد المؤلف بأن رئيس مجلس الوزراء البريطاني يتحدّث مع الذين ذكرهم جميعاً بلغة واحدة هي اللغة المحكية في بلاده فهذا صحيح، لأن هذا حاصل في بلادنا حين يتحدّث الكثيرون بالعامية، أما إذا أراد أن ينفي الازدواجية الكائنة في لغة الحديث والكتابة فغير صحيح.

يقول الدكتور محمد محمد حسين: "إنّ الزعم بأنّ اللغة العربية بدع في اللغات بامتياز اللغة المكتوبة فيها عن اللغة المحكية زعم باطل، فالإنجليز يكتبون العلم بلغة لا يفهمها عامتهم، يسمونها لغة علمية، فالعامي من الفرنسيين لا يفهم أبحاث ريتان في فلسفة التاريخ، والعامي الإنجليزي لا يفهم ما كتبه سبنسر في فلسفة العمران، والعامي من الألمان لا يفهم ما كتبه شوبنهاور في فلسفة الوجود".

فالازدواجية، أي وجود العامية والفصحى، ظاهرة لغوية عامة في كلّ لسان، وليس مشكلة يسعى إلى حلّها، فاللغة الفصحى لغة لها صفة الثبات والاستقرار والقدرة على التعبير العلمي الدقيق والفني المؤثر الجميل. أمّا العربية فهي لهجة متطورة، مختزلة، ومبسرة إلى أقصى حدود الاختزال، لتفي بحاجات التفاهم السريع الذي لا يبالي بالدقة العلمية أو الجمال الفني".

ويمضي المؤلف مكرراً الدعوة إلى العامية، قائلاً: "وقد يقول أحدهم الآن: هل تريدنا أن نتكلّم باللهجة العامية ونترك اللهجة الأم، واللغة الأم، لغة القرآن الكريم؟، فأقول له: مهلاً يا سيدي فأنت قد تركتها في الواقع شئت أم أبيت، والدليل على ذلك وجود اللهجات المنتشرة في كافة أرجاء الوطن العربي، وأنّ حوارك مع أفراد أسرتك، أو مع نفسك عندما تخطّط وتفكر وتدبر هو بالعامية، حتى أحلامك تراها وتحكيها بالعامية".

الدعوة إلى العامية دعوة قديمة، ودعوة هدامة وخطرة تقضي على ما بقي من أواصر بين أقطار الوطن العربي، فضلاً عن أنّ العاميات متباينة في الفطر الواحد، وقد تختلف من قرية إلى قرية، ومن مدينة إلى مدينة، والأخذ بها قضاءً على لغة القرآن والقرآن أيضاً. وإذا كان المؤلف مستهيناً بالتراث ولغته، فإنّ المسلمين ومنهم العرب لا يستهينون. وهذه الدعوة المكرورة عند الباحث، الحديث عنها يطول، وحسب أن أشير إلى أنّ الدكتورة نفوسة زكريا سعيد فصلت القول على نحو رائع في تاريخ هذه الدعوة الهدامة في كتابها "تاريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر"، كما تحدثت الدكتورة محمد حسين حديثاً طيباً عن هذه الدعوة وأخطارها في كتابيه: "الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر" و"حصوننا مهددة من داخلها"، وأفرد الأستاذ عباس حسن حيزاً للحديث عن هذه الدعوة وبيان أثارها الضارة في كتابه "اللغة والنحو بين القديم والحديث".

وقول المؤلف بأننا نتكلّم بالعامية، ونفكر بالعامية، ونحلم بالعامية، مردود؛ لأنّ الازدواجية ظاهرة عامة في اللغات جميعاً. وكان الظن والمأمول أن يقضي الواجب الديني والقومي على المؤلف بأن يعلن بأنّ "الطريق الصحيح للتقريب بين الفصحى والعامية، هو أن يحرص العرب على استعمال اللغة الصحيحة في الأدب، والصحف، والإذاعة، والمعاهد العلمية، والمحافل"، بدلاً من ارتياعه إلى ما ألفتة أذنه من لهجات، ومن حوار في التمثيليات، والبرامج والأفلام.

ج- العلامة الإعرابية عند المؤلف، والدعوة إلى إبطالها

والعلامة الإعرابية لا أهمية لها عند المؤلف، قال: "فسواء قلنا: حضر الطالبان أو حضر الطالبين، فالفهم تمّ بأن من قام بفعل الحضور هما الطالبان (الطالبين) واستوعب السامع أن اثنين حضرا لا ثلاثة أو واحد". وهذا الكلام أو هذه الفكرة ساقها الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" وعبر عنها بقوله: "أنّ نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجلٍ لم يتصل بالنحو أي

نوع من الاتصال، فسندرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب، ونصب المرفوع أو جزءه". غير أن الدكتور أنيس ساق كلامه في سياق "البرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلمات وحركات الإعراب"، والإعراب عند الدكتور أنيس للتخلص من النقاء الساكنين وهو ما ذهب إليه قطرب قديماً.

وقد فصلت الدكتورة فاطمة إسماعيل القول في الرد على الدكتور إبراهيم أنيس وغيره في أطروحتها للدكتوراه الموسومة بـ "ظاهرة الإعراب عند الباحثين المحدثين"، ولا مسوغ لتكرار ما ورد هناك، والمؤلف لم يقدم تفسيراً لظاهرة الإعراب كما قدم الدكتور إبراهيم أنيس، وإنما اكتفى بنفي العلاقة بين الإعراب والمعنى.

وفي موضع ثانٍ من كتابه، يقول: "إننا نجد أن كثيراً منا يقرأ النص العربي مراعيًا قواعد النحو أولاً ثم المعنى، فهو مهتم بأن يرفع وينصب ويجزم قبل أن يفهم". يريد أن يقول المؤلف أن لغتنا تفهم أولاً ثم تقرأ، وهذه المقولة هي مقولة قاسم أمين أوردها في سياق الحديث عن صعوبة الفصحى توطئة لإلغاء الإعراب، وليس ما نقوله ظناً أو رجماً بالغيب، فقد صرح به قاسم أمين حين قال: "لي رأي في الإعراب، أذكره هنا بوجه الإجمال، وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عاملٍ من العوامل بهذه الطريقة، وهي طريقة جميع اللغات، الإفرنجية، واللغة التركية، يمكن حذف قواعد النصب والجواز، والحال بدون أن يترتب عليه إخلال باللغة العربية، إذ تبقى مفرداتها كما هي".

نسي قاسم أمين ومن تابعه بأن الإعراب خاصية من خصائص العربية، ونسي المؤلف وقاسم أمين من قبل أن القرآن نزل معرباً، وكذلك جاء الحديث الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر وأمثال، وأن الإعراب ليس وفقاً على الحركة الأخيرة، بل هو داخل في بنية الكلمة، ولا أريد أن أطيل الوقوف عند هذه المسألة، فقد ردها كثيرون.

بعد هذا كله يقول المؤلف منزه ومقدس: وماذا بقي من قداسة القرآن بعد أن يدعو المؤلف إلى العامية، وإلغاء الإعراب، وجعل لغة القرآن لغةً تعبدية، ونحو ذلك من الدعوات المريية الهدامة؟، أيصح للمؤلف أن يقول: "لا أعلم لماذا كنتُ أتردد في نقد النحو العربي، وينتابني الخوف أحياناً، لأن السادة العلماء الأفاضل، ومن بعدهم النحاة قد ربطوه بالقرآن الكريم؟ فجعلوه كالقرآن لا يحق لأحد نقده أو معارضته".

النحو مرتبط بالقرآن من حيث النشأة، لكن لم أفهم على رأي واحد لعلمائنا يمنع من نقد النحو والنحاة، وآية ذلك ما سجله التاريخ النحوي من نقد النحاة بعضهم بعضاً، ومن استدراكهم على بعض، وتخطئتهم لبعضهم، فابن مضاء القرطبي يؤلف كتابه "الرد على النحاة"، ويدعو إلى إبطال مقولات النحاة، مثل: القياس، والعامل، العلة الثواني والثالث، التقديرات التي لا موجب لها، وقد أشرنا إلى هذا من قبل. غير أن النقد شيء وهدم الأصول شيء آخر.

ويقول المؤلف إنه يتردد في نقد النحو العربي لارتباطه بالقرآن، وهل بقي شيء عنده من التردد بعد أن يصف النحاة أو عملهم بالهراء، وعدم الحياء، والبشاعة، والفبركة، ولعنة الترادف، ولعنة أواخر الكلمات، والتناقض، والمغالطة.

نعم، ليس هذا نقداً، بل هو هجاء وشتم وقدح. وهذه الخلال لا يجوز أن يضمها بحث علمي. يقول المؤلف: "الشكل أساس القراءة الصحيحة، ثم يأتي بعد ذلك المضمون الذي كثيراً ما نطوعه غصباً عنه ليخضع لقواعد النحو (الشكل)".

ويقول في موضع آخر: "لا يعرفون دور الكلمة إلا من خلال الحركات حتى لو غاب المعنى". وفي موضع ثالث يعبر بـ "لعنة أواخر الكلمات".

هذه الفكرة التي قال بها المؤلف قبسها من الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" حين أعلن بأن "النحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرف أحكامها، قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلخوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة".

ويقول في موضع آخر: "فإن النحو - كما ترى وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها".

وقد رد الشيخ محمد الخضر حسين، خير رد على الأستاذ إبراهيم مصطفى: "لم يقصر النحاة النحو على أواخر الكلمات، وتعرف أحكامها، بل بحثوا في أحكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير، والذكر والحذف، واتصال بعض الكلم ببعض وانفصاله منه، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية".

وقال في موضع آخر: "وصرح بعد هذا كثير من النحاة، بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، أي المعاني التي تستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض".

رابعاً: من مواطن القصور المعرفي والخلط في إدراك الفضاء

أ- يدعو المؤلف إلى استخدام ما ظنه أرقاماً عربية، مثل: 1-2-3 وقال: "علمونا أنّ الأرقام العربية هي ما نسميه اليوم بالأرقام الغربية الأجنبية 1-2-3، وأننا نستخدم الأرقام الهندية، 1-2-3، وهنا أود أن أسأل، لماذا لا نستخدم الأرقام العربية في أعمالنا الحسابية أم أننا نهوى مخالفة العرب في العلوم حتى ولو كان ذلك على حساب أصالتنا وتطورنا".

شاع القول بأن الأرقام 1-2-3 أرقام عربية، وأن الأرقام 1-2-3 أرقام هندية والحقيقة خلاف ذلك، فالأرقام التي يقال إنها عربية، والأرقام التي يقال إنها هندية، كلّها هندية، وإنما وصفت الأرقام 1-2-3 بالعربية لأنها وصلت الغرب عن طريق العرب.

يقول أحمد الملا: "اطلع العرب على حساب الهنود، فأخذوا عنه نظام الترقيم، وهذبوه، وكونوا منه سلسلتين عرفت إحداهما بالأرقام الهندية، وهي التي تستعمل الآن، وعرفت الثانية باسم الأرقام الغبارية، جاءت تسميتها بالغبارية لأن أهل الهند كانوا يأخذون غباراً لطيفاً ويبسطونه على لوح، ويرسمون عليه الأرقام التي يحتاجون إليها في عملياتهم الحسابية ومعاملاتهم التجارية".

ويقول في موضع آخر: "ولما نهض العرب نهضتهم العلمية أيام العباسيين، اقتبسوا فيما اقتبسوه من الهنود الأرقام الهندية، وقد قدروا النظام الترقيمي عند الهنود، ومن الغريب أن في بلاد الهند أشكالاً متنوعة ومختلفة للأرقام، ولكن العرب بعد أن اطلعوا على هذه الأشكال كونوا منها سلسلتين عرفت إحداهما باسم "الأرقام الهندية" وعرفت الثانية باسم الأرقام الغبارية. ففي بغداد والجانب الشرقي من العالم الإسلامي، عمّ استعمال الأولى، أي الأرقام الهندية، وهي التي لا تزال شائعة ومستعملة في بلادنا، وشاع استعمال الثانية، أي الأرقام الغبارية في القسم الغربي من العالم الإسلامي، في الأندلس، وإفريقيا، والمغرب الأقصى، وهذه الأرقام هي المستعملة الآن في أوروبا، وهي المعروفة بالأرقام العربية".

ووقع في محيط المحيط: "ويطلق الرقم عند الحسابيين على الأعداد، وهي من واحد إلى تسعة... ويتناول الصفر أيضاً، ويقال لها الأرقام الهندية، لأنّ أهل الهند اخترعوها، أو لأنها وصلت إلينا منهم، كما تُسمّى عند الإفرنج الأرقام العربية، لأنها وصلت إليهم من العرب".

واضح إذن أنّ الأرقام جميعاً هندية، وصفة العربية للأرقام 1-2-3، صفة أطلقها الإفرنج على هذه الأرقام لأنها وصلت إليهم عن طريق العرب.

وإذا كان المؤلف حريصاً على استخدام هذه الأرقام حفاظاً على أصالتنا وتطورنا، فكيف أباح لنفسه أن يدعو إلى العمومية، وإلى إلغاء الإعراب، وإلى جعل لغة القرآن لغة تعبدية - كما سنرى - ونحو ذلك من دعوات مريبة، دونها بكثير استخدام أرقام يقال إنها عربية على جهة التوهّم وقصور المعرفة؟.

ب- يقول المؤلف: "إنّ من ساهم في وضع قواعد لغتنا العربية ليس عربياً، وأنه يحاول وصف تلك اللغة لأمثاله" ويقول في موضع آخر: "إنّ سيبويه لم ينجح في عقلنة قواعد اللغة العربية، ... والسبب ببساطة يعود إلى أنّ سيبويه - كونه فارسي الأصل - قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية - لغة العلم والمعرفة آنذاك - لذلك فقد انصب اهتمام سيبويه على النقل، وعلى حركة أواخر الكلمات، وجاء للأسف - من بعده - بعض العرب ليعتمدوا تلك القواعد، وليعدّوها قواد لغتهم وقرآنهم".

القدماء والمحدثون يجمعون - إلا المؤلف ومن نهج نهجه - على أنّ كتاب سيبويه رائعة من روائع العقل العربي، وكنز من كنوز العربية، وأصل من أصول الثقافة الإسلامية. ضمّ فيه سيبويه علمه وعلم أشياخه الذين سبقوه كالخليل، ويونس، والأخفش الأكبر، وغيرهم ليكون للناس إماماً ودستوراً للعرب والعجم وللمسلمين كافة.

والإسلام رؤية كونية شاملة ينبثق عنها جملة من الأفكار في تدبير شؤون الحياة كافة، واستطاعت هذه الرؤية أن تذيب الأعراق، والأجناس، والألوان، بحيث يلتقي الجميع على غاية واحدة هي الإخلاص لله ورسوله، ودينه، وكتابه، والعمل الجاد على صنع الحضارة العربية الإسلامية، التي تتأى عن أمراض العصر الحديث وعلله. وأجد في كلام علي النجدي ناصف، والمستشرق مايكل كارثر، شاهدين عدلين عن العرب والعجم في بيان عبقرية سيبويه، وسمو فكره اللغوي.

يقول علي النجدي ناصف: "ولقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنع أحد حتى ليعد بحق أستاذه الأشهر، وإمامه المقدم، ويعد كتابه فيه معيار العربية، وكنزاً من كنوزها الزاخرة، بما اشترع لها وجمع من ذخائرها، وقد عرف القدماء فضله، وأنزلوه في أئمة اللغة منزلته".

ويقول في موضع ثانٍ: "صنّف سيبويه كتابه في النحو والصرف، وهما دستور العربية وعبارة التعبير بها في الإعراب والبنية جميعاً، فموضوع الكتاب إذن جليل، بل من أجلّ الموضوعات شأنًا، وأكبرها خطرًا، وقد صنع له سيبويه في الكتاب أعظم ما يصنع

عالم لموضوعه، إذ أتاه حقه من التقصي والاستيعاب، ومن الدرس والنقد، وجهد ما أسعفه الجهد الكبير، والعقل المستبصر لتحريير المسائل، وترتيب الموضوعات، حتى استحق كتابه في النحو والصرف أن يكون الكتاب، واستحق هو به أن يكون في النحويين الإمام".

ويقول في موضع ثالث: "إن كتابه - أي كتاب سيبويه - ليس مراجع النحو والصرف، وكفى، ولكنه مع ذلك أصل من أصول الثقافة الإسلامية".

ويقول مايكل كارتر: "سيبويه قدم نهجاً عقلياً، قدمه في دراسة التراكيب، ثم الصرف، ثم الأصوات في النهاية ويتطابق منهجه مع النظام التحليلي الحديث، فقد طبق سيبويه منهجه بدقة بدون انحراف، وبمصطلحات مقننة".

وسيبويه - عند كارتر - النحوي المنظم الأول في النحو العربي، كما أن كتاب سيبويه العمل المنظم الأول في النحو العربي، حيث إنه قدم نوعاً من التحليل النبوي غير معروف حتى القرن العشرين.

ويرى كارتر أيضاً أن مكانة سيبويه لا تقل عن مكانة لغويين كبيرين حديثين هما: دي سوسير، وبلومفيلد. وقد عقد عبد المنعم السيد أحمد جدامي في كتابه: "المستشرقون والتراث النحوي" فصلاً وسمه بـ: "المستشرقون ومكانة سيبويه في علم اللغة الحديث" فصل فيه القول في مكانة سيبويه وسمو منزلته عند المستشرقين.

هاتان شهادتان في عمل سيبويه وعقل سيبويه، واحدة تمثل العرب، وثانية تمثل الأعاجم، وليس فيهما ما يدل على أن عمل سيبويه غير عقلائي أو أنه موضوع للأعاجم كما ذهب إلى ذلك زكريا أوزون، ولو أننا ذهبنا مذهب المؤلف في إدراك القضايا والخلط فيها، لأدركنا عناء كبيراً في فرز المسائل وتنزيلها منازلها، ولصار أبو جعفر الطبري إمام التفسير بالمأثور مقدماً تفسيره للأعاجم، ولصار مذهب أبي حنيفة في الفقه أعجمياً، أو مقدماً للأعاجم، ولصارت كتب عبد القاهر الجرجاني مؤلفة لأهل جرجان أو من شاكلهم... الخ، على أننا نقول بعد ذلك ان سيبويه غير مبرأ من النقد، ولكن النقد شيء والخلط في إدراك المسائل شيء آخر.

ج- ذكر المؤلف السماء في تضاعيف كتابه وقال: إنها مؤنثة، والصحيح أنها توثنت وتذكر، كما ورد في القرآن، قال تعالى: والسماء رفعها ووضع الميزان". وقال: "السماء منقطرٌ به". وقال أبو بكر الأنباري: "والسماء التي تطلُّ الأرض، توثنت وتذكر". وفي تأنيث السماء وتذكيرها تفصيل وفق معانيها، فهي تطلق ويراد بها ما أظلل الأرض، وقد يراد بها السقف. والجوهري إسماعيل بن حماد من الأعاجم الذين وضع لهم سيبويه كتابه - وفق منطق المؤلف - لم يغفل عن القول بجواز تذكير السماء وتأنيثها. وغفل المؤلف وهو العربي عن ذلك مع ورود الوجهين في القرآن الذي نزل بلسان عربي مبين، وأخشى ألا يقر المؤلف بأعجمية الجوهري، لذلك نسوق ما قاله القفطي في ترجمته.

قال القفطي: "من أعاجيب الدنيا، وذلك أنه من الفاراب إحدى بلاد الترك، وهو إمام في علم اللغة". أنا مضطر أن ألج هذه المداخل التي دخلها المؤلف مسaire له، وإلا فأنا أعلم أن هذه الحضارة العربية الإسلامية صاغت عقول من أجناس مختلفة وأعراق متباينة التقت على شيء واحد هو خدمة هذا الدين العظيم، فالقواعد التي وضعها الأعاجم - كما يقول المؤلف - لم توضع للأعاجم بل وضعت للمسلمين جميعاً، وعجيب أن يبلغ القصور المعرفي عند المؤلف هذا الحد لأن كل من لامس العربية يعلم: أن شيئاً كثيراً مما أودعه سيبويه في كتابه راجع إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو عربي صميم. يقول الأستاذ علي النجدي ناصف: "وجملة ما روى عنه - أي سيبويه عن الخليل - 522 مرة، وهو قدر لم يرو مثله ولا قريباً منه عند أحد من أساتذته". ويقال إنه روي عنه 600 مرة.

د- قواعد سيبويه والقرآن

يقول المؤلف: "القرآن الكريم نزل باللغة العربية - لساناً عربياً - ولهجة قريش، وخاطب العرب والناس كافة، إلا أنه لم يخضع لقواعد سيبويه وغيره.. كيف ذلك والقرآن الكريم كلام الخالق، والقواعد من نتاج المخلوق؟ وهل يفيد المخلوق كلام الخالق؟... وسأقوم بإظهار كثير من مخالفات القرآن الكريم لقواعد اللغة العربية السيبويهية.

يقال للمؤلف: إن القواعد التي بسطها سيبويه في كتابه هي قواعد العربية لا قواعد سيبويه، وآية ذلك أن ما ضمّه كتابه راجع إلى علمه وإلى علم أشياخه مثل الخليل، ويونس بن حبيب، والأخفش الأكبر أبو الخطاب، وعيسى بن عمر النقي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبد الله هارون ابن موسى البصري، وغيرهم.

وهذه القواعد انتظمت ما جاء في القرآن وما جاء في كلام العرب، أمّا مخالفة هذه القواعد لبعض ما جاء في القرآن، فليس ذلك راجعاً إلى استهانة بالقرآن أو انتقاص من قدره، بل هو راجع إلى النهج الذي انتهجه علماء العربية حين أقاموا قواعدهم على الكثير

الغالب لا على القليل، وما ذكره المؤلف ذكره كثيرون منهم: د. أحمد مكي الأنصاري في كتابه "نظرية النحو القرآني" ود. أحمد عبد الستار الجوّاري في "نحو القرآن" فكلامه إذن من المكرور المعاد. وكتاب سيبويه أو قواعد العربية التي وصفها سيبويه تعدّ قانون النحو، والأصل الذي تفرع عنه الجهد النحوي فيما بعد. وفرق كبير بين سيبويه وبين من تلاه، فسيبويه يضع قواعد وأصولاً ويشترع قوانين للعربية، وجهد من تلاه اجتهادات - على قيمتها - فرعية، وهوامش على الأصل.

يقول الأستاذ علي النجدي ناصيف: "فهو - أي سيبويه - يقدم مادة النحو الأولى موفورة العناصر، كاملة الشخصيات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول، على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذلك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويشقها لتطبق على الجزئيات".

وأما قول المؤلف بأن القرآن الكريم كلام الخالق، والقواعد من نتاج المخلوق، وهل يقيد المخلوق كلام الخالق... فهو كلام الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه: "نظرية النحو القرآني" ساقه المؤلف من غير عزو أو إشارة تقتضيها الأمانة العلمية. يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: "أي الأمرين أولى بالتصّب النحو أم القرآن... لا شك أنّ القرآن الكريم أحق بالتقدير والتقدّيس، لأن القرآن من عند الله، والنحو من صنع البشر، وفرق كبير بين كلام الخالق وكلام المخلوق".

وقد أخطأ المؤلف وأخطأ الأنصاري من قبله في هذا الكلام، لأنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين على سنن كلام العرب، وعلى نهجهم وطرائقهم، فالقواعد التي رسمها العلماء تصف نهج العرب في كلامهم محتجة بالقرآن الكريم بالدرجة الأولى، وبكلام العرب بالدرجة الثانية، وإذا وقع خلاف بين القاعدة وبعض الآيات القرآنية فهي من باب مخالفة القليل للكثير، والقاعدة تبنى على الكثير الغالب. فليس ثمة انتقاص للقرآن أبداً.

وإذا كان المؤلف حريصاً على القرآن الكريم هذا الحرص، فما الذي يحمله على إيثار العامية على الفصحى؟ وما الذي يحمله على الدعوة إلى إلغاء الإعراب، والمناداة بجعل لغة القرآن لغة للتعبّد فقط، قياساً على اللاتينية.

هـ- ومن قصور المؤلف المعرفي، حديثه عن المفعول لأجله عقب الجملة التالية: وقف الطلاب احتراماً للمعلم. قال: "فاحتراماً - كما ترى - مفعول لأجله، وهنا نتساءل: الهاء في كلمة لأجله على من تعود؟ على الفعل وقف؟ أم على المعلم؟ أم على الطلاب؟ والواضح أن المعلم المفعول لأجله، فمن أجله تم الوقوف من قبل الطلاب، أما احتراماً فهي سبب وقوف الطلاب".

والواجب بقضي على المؤلف أن يفهم مقولات النحاة ويستوعبها جيداً، فقد نصّ الزمخشري في المفصل على أن المفعول له أو لأجله "هو عله الإقدام على الفعل، وهو جواب لمه، وذلك قولك فعلت كذا مخالفة الشر".

وشرح ابن يعيش هذه العبارة بقوله: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه - غير لفظه - وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل، وأصله باللام".

وزاد المسألة جلاء ابن عقيل حين قال: "المفعول له هو: المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو: "جُدْ شكرًا، فشكرًا مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو "جد" في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل، لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر".

واضح إذن أن المفعول له أو لأجله مصدر، وعلة لوقوع الفعل، ولا يصح أن يقال في الجملة التي ساقها ابن عقيل جد لأجلك - على رأي المؤلف - حين قال: "المعلم مفعول له في قام الطلاب احتراماً للمعلم" وما تقتضيه الدقة أن الطلاب قاموا لأجل احترام المعلم له، فالاحترام هو العلة وهو المصدر، لا المعلم. الذي يريد أن يتصدى لنصوص الأقدمين عليه أن يفهمها فهماً جيداً قبل أن يعلق عليها.

و- المفعول المطلق:

هاك مثالاً آخر ساقه المؤلف عن المفعول المطلق قال: "ما معنى مفعول مطلق؟ وكيف نفهم هذا المصطلح فهماً منطقياً معقولاً يمكننا من تطبيقه؟ وما المقصود بكلمة مطلق؟ وكيف يكون المفعول مطلقاً؟ مطلق في عمله! مطلق في صلاحيته! مطلق في حكمه! مطلق في مدلوله".

ألقي المؤلف هذه الأسئلة ولم يجب عنها، ولو أنه قرأ التراث النحوي قراءة متدبرة لأعفى نفسه من عناء السؤال. أراد النحاة بالمطلق أنه مطلق من كلّ قيد. ألا ترى أن المفعول به مقيد بـ "به" والمفعول له مقيد بـ "له" والمفعول معه مقيد بـ "معه" والمفعول فيه مقيد بـ "فيه" فجميع المفاعيل مقيدة سوى المفعول المطلق، وإذا كنت تريد تقييده فقيده إطلاقاً، وهو المفعول الحقيقي للفاعل ينشئه من العدم إلى الوجود.

ز- المبني وغير المبني:

ومن قصور المؤلف المعرفي قوله: "ما الفرق بين الفعل المبني وغير المبني؟ إن المبني -بالتعريف- هو ما ثبت آخره على حال واحدة في جميع التراكيب، أما غير المبني فهو ما يتغير آخره وفق موقعه في الجملة، وقد قرر أهل اللغة أن يكون الفعل الماضي مبنيًا دوماً بالرغم من أنه يحرك بالسكون والضم والفتح في أحواله العادية".

يعجب المؤلف من تناقض النحاة أو مما يراه تناقضاً، والأولى أن يعجب من عدم إحاطته. نعم ذكر النحاة أن الفعل الماضي مبني على الفتح أبداً، وذكروا كذلك أن البناء على الفتح يمكن أن يكون ظاهراً مثل ضَرَبَ أو مقدراً منع من ظهوره التعذر، مثل: دعا، وسعى، أو اشتغال المحل بحركة المناسبة مثل كتبوا، أو لدفع توالي متحركات أربع مثل كتبتُ، وكتبنا، وكَتَبْنَا. وقال ابن هشام الأنصاري: "الماضي وبنائوه على الفتح كضرب، وأما ضَرَبْتُ ونحوه، فالسكون عارض أوجبه كراهنهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمة ضربوا عارضة لمناسبة الواو".

وليت المؤلف أدام النظر في بطون الكتب وصبر على استخراج ما فيها من كنوز ودرر بدلاً من تطاوله على العلماء، وبسط لسانه فيهم، والسخرية منهم، ومن علمهم، بلا مسوغ، وبما لا يليق وآداب العالم، ولا الباحث الجاد الرامي إلى بلوغ الحقيقة أو ما يقاربها. وهاك بعض الأمثلة من شتائمهم: "لجنة الترادف، ولجنة أواخر الكلمات، والقواعد المفبركة. ومستتق من التناقض والمغالطة والمصطلح البشع، والقول الهراء. والتخرجات المضحكة المبكية، وألا يستحي أهل اللغة والنحاة".

ح- المثني:

ومن قصور المؤلف المعرفي قوله في المثني "علامة رفع المثني أو جره، أو نصبه، الألف والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، لا أهمية لها عندي".

وهذا كلامٌ غير دقيق، وغير صحيح، فعلاية الرفع في المثني الألف فقط، وعلامة النصب والجر الياء فقط، والنون عوض عن التنوين في المفرد، هذا ما نصَّ عليه علماءنا. جاء في "التحفة السنية" وحكمه - أي المثني - أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب، ويخفض بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة أو الكسرة، ويوصل به بعد الألف أو الياء نون تكون عوضاً عن التنوين الذي يكون في الاسم المفرد، ولا تحذف هذه النون إلا عند الإضافة.

ط- رسم هذا:

ويعجب المؤلف "لماذا أسقط أهل اللغة الألف عند كتابة هذا حيث يتوجب كتابتها بالشكل هذا؟" وليس ثمة ما يدعو إلى العجب، لأن هذه الظاهرة موجودة في الإنجليزية وفي الفرنسية، بل إن الكلمات التي تخالف صورتها المنطوقة صورتها المكتوبة زيادة أو نقصاً محدودة في العربية بخلاف الإنجليزية والفرنسية، فليت المؤلف سأل هذه الشعوب الأوروبية عن لغاتها، ولكننا نسارع إلى القول بأن علم العروض يعتمد صورة الألفاظ المنطوقة.

ي- نفي الترادف:

وينفي المؤلف الترادف في العربية وفي القرآن، ويصف هذه الظاهرة بلجنة الترادف. وحلقة الترادف المغلقة. والتداول وبسط اللسان كان ينبغي أن يترفع المؤلف عنه، وهو ما أشرنا إليه غير مرة، لأن مسألة الترادف في اللغة مسألة طرقها القدماء والمحدثون، ومنهم من أثبت الترادف ومنهم من نفاه، فإن كان المؤلف من المثبتين فهو مسبوق إلى ذلك، وإن كان من النافين فهو مسبوق إلى ذلك، لكنه يفارق هؤلاء العلماء جميعاً في بسط اللسان والشمم والقح وفي الترادف تفصيل في غير كتاب، ومن هذه الكتب: "المزهر" للسيوطي، فصول في فقه اللغة" للدكتور رمضان عبد التواب، و"الإعجاز البياني للقرآن" للدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ.

ك- نائب الفاعل:

علق المؤلف على جملة كُسِرَ الزجاج ساخراً قائلاً: "عندما لم نجد الفاعل (أحمد) جعلنا الزجاج ينوب عنه (عن أحمد) فيكسر نفسه فهو نائب فاعل كيف يمكن أن نقبل ذلك؟ وكيف لنا أن نقبل على مرّ أكثر من ألف عام هذا الهراء، نعم، هذا الهراء؟ أن تتوب حركة آخر الكلمة عن موقع الكلمة الحقيقي.

ونجيب المؤلف بأن الذي استحدث مصطلح "نائب فاعل" هو ابن مالك، أما سيبويه فكان يسميه: "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل" ثم سماه النحاة من بعد سيبويه: المفعول الذي لم يسم فاعله".

ويقول الدكتور حسن شبانة: "ويبدو أن الفرق بين المصطلحين يشير إلى اختلاف نظرة واضع المصطلح إلى طبيعة الشيء

المصطلح عليه، فإنه يغلب على الظن أن القدماء كانوا ينظرون إلى الجانب الدلالي للنائب عن الفاعل، فسموه بالمفعول مع إدراكهم أنه يختلف عن المفعول به في أحكامه... أما ابن مالك فيبدو أنه غلب جانب الأحكام التركيبية له، وهي في جملتها أحكام الفاعل، فاصطلح عليه بالنائب عن الفاعل، ولكنه في الوقت نفسه راعى جانب المعنى والدلالة فلم يسمه فاعلاً محضاً". وهب أن النحاة لم يختلفوا ولكنهم جميعاً اتبعوا ابن مالك، ألم يسمع المؤلف بالمجاز العقلي أو المجاز الحكمي أو المجاز الاسنادي؟.

ويبدو أن المؤلف لم يسمع بهذا كله، وكلّ ما يعرفه الفتوى السريعة والتطاول على أقدار العلم بغير علم.

ل- الزائد والزيادة في القرآن:

وينفي المؤلف الزائد في القرآن ويصرخ "كلام الله المنزل والمقدس يخالف ما يذهبون إليه، فلا يوجد في كلامه عزّ وجل حرف زائد أو آخر ناقص أو غير ذلك من التسميات والمصطلحات التي وضعها واصفو اللغة، نعم واصفو اللغة، وليس الذين فهموا اللغة العربية فهماً عميقاً صحيحاً". ويقول في موضع ثانٍ "لأن قواعد لغتنا غنية - ما شاء الله - بالزيادات، فهي قواعد الزيادة، والمزودة". ويقول في موضع ثالث: "حرف زائد فلماذا يستخدم؟ أم أن الحشو من سمات قواعد لغتنا العربية؟". فالمؤلف من الذين يفهمون اللغة العربية فهماً عميقاً، والزيادة عنده حشو لا معنى له. ونسارع إلى القول بأن علماء العربية افترقوا فرقتين في النظر إلى الزائد والزيادة، فريق نفاه وفريق أثبته، ومن هذا الفريق أكثر النحويين.

ونفت الدكتور عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) الزيادة، غير أنها أكدت أن مفهوم الزائد عند القائلين به لا يعني العبث أو الحشو أبداً، وإنما معنى التوكيد، قالت: "يبدو القول بزيادته - أي حرب الباء المقترن بخبر ليس - مما يجفوه حس العربية المرهف، ولا يلفظ من هذه الجفوة أن نعلم أنهم لم يعنوا بالزيادة مجرد الحشو أو الفصول، بل أدرجوها تحت الحكم العام لمعنى التأكيد بالباء الزائدة.

وقالت في موضع آخر: "لا يعنون بلفظ الزيادة أنها تأتي عبثاً أو لغواً، وإنما هي زائدة عندهم للتأكيد".

ولا ترى الدكتورة بنت الشاطئ الحذف أيضاً، قالت: "ومتي أعطى السياق المعنى المراد مستغنياً عن الحرف الذي قدره محذوفاً، فذكر المحذوف الذي لا حاجة إليه ياباه البيان العالي، إذ لو كان الحذف مما يوقع في شبهة إيهام، لاقتضى المقام وجوب ذكره دفعاً لأي وهم".

فكلام المؤلف القاضي برفض الزيادة أو النقص هو ما قالته الدكتورة بنت الشاطئ بلا زيادة ولا نقصان. فالفكرة مسبوق إليها الباحث ولا جديد فيها.

وقالت سهير سيف: "قضية الزيادة إذن من القضايا المهمة التي اختلف حولها الرأي في الدرس اللغوي من نحو وتفسير وبلاغة، وأكثر النحاة والمفسرين والبلاغيين والباحثين في علوم القرآن على زيادة الحرف خاصة، وقد احتاطوا في ذلك، إذ لا بد للحرف الزائد في كلام العرب أن يكون له فائدة معنوية أو لفظية أو هما معاً، إلا أنهم سموها زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل يزيد بسببها تأكيد المعنى الثابت وتقويته".

أما الذين أنكروا الزائد والزيادة فمنهم المبرد، وثلعب، والطبري، وابن السراج، والسهيلي، وابن القيم، وابن الأثير، وداود الظاهري، ومحمد عبده، ومحمد عبد الله دراز، ومصطفى صادق الرافعي، وبنت الشاطئ.

فالمؤلف إذن لم يقدم جديداً بل اختار رأياً من رأيين في مسألة الزيادة، والجديد عند المؤلف فهمه الخاطيء للزيادة بأنها تعني ما لا يضر ولا ينفع، واستخدامها عند أهل اللغة وعدمه سواء، والجديد أيضاً عند الباحث أنه من الذين فهموا اللغة العربية فهماً عميقاً صحيحاً.

ويفهم ضمناً أن غيره من المخالفين لا يفهمون، وإذا كان المؤلف حريصاً على نفي الزيادة في القرآن لأن "كلام الله المنزل والمقدس يخالف ما يذهبون إليه".

إذا كان المؤلف كذلك، فكيف يفسر دعوته إلى العامية، وإيثار العامية على الفصحى، وهي لغة القرآن؟ وكيف يفسر دعوته إلى جعل لغة القرآن لغة دينية كما ذهب إلى هذا من قبل طه حسين قياساً على اللاتينية؟ وكيف يفسر دعوته إلى إلغاء الإعراب مع أن القرآن معرب؟ ذلك نتركه إلى حصافة القارئ وفطنته.

خامساً: من مواطن الخلل المنهجي

يفتقر الكتاب إلى منهجية دقيقة أو صحيحة تعضدها أسس البحث العلمي من ذلك أن الكتاب ضمّ أخلطاً من القضايا ترتبط

بعنوان الكتاب بخيوط واهية. فالأصل أن يجري الكتاب متعقبا سيبويه في قواعده مظهرا ما في هذه القواعد من عوار أو جنائية كما أراد المؤلف أو كما توهم، لكن المؤلف إلى جانب طرحه طائفة من القضايا النحوية ساق المؤلف بيت امرئ القيس:

مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل

وقال: "ولا أريد أن أضيع الوقت هنا بفرط إعجاب أهل اللغة بذلك البيت، وبالصورة الرائعة التي رسمها الشاعر الكبير... فأين منطقية هذا البيت؟ وأين الربط بين الصخرة والحصان؟ صورة لا أرى فيها جمالاً، وهي الأجل عند أهل اللغة".

ثم ساق بيتا ثانيا لامرئ القيس وهو:

وقد أعتدي والظير في وكناثها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وعلق عليه بقوله: "وما الممتع في هذا البيت، وما هو الجميل فيه، وأين هي التشابيه البليغة والصور الرائعة...".

ويسوق المؤلف بيتا ثالثا لامرئ القيس وهو:

له أبطلا ظبي وساقا نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

ويعلق عليه بقوله: "فإذا نجح القارئ في فك رموز ومعاني تلك المفردات والكلمات، وجد نفسه أمام صورة رائعة من صور أفلام الكرتون".

ويستحسن المؤلف بيت ابن زيدون:

وللنسيم اعتلال في أصانله كأنه رق لي فاعتل اشفاقا

غير أنه يؤثر عليه شعر نزار قباني، قال: "إلا إني لا أرى ذلك البيت أجمل مما ذهب إليه شاعرنا الكبير الراحل نزار قباني عندما يقول:

حتى فساتيني التي أهملتها فرحت به رقصت على قدميه

سامحته وسألت عن أخباره وبكيت ساعات على قدميه

ولا يعني أن أتدخل في ذوق المؤلف ولا في استحسانه ولا في استقباحه، لكن الذي يعنيني هو ما علاقة هذا كله بموضوع الكتاب، وقد شعر المؤلف بذلك حين قال: "لا أريد أن أستفيض في ذلك البحث الذي قد يتطلب ويحتاج إلى الكثير من الإسهاب والشرح، ونكون بذلك قد خرجنا عن موضوع كتابنا المنشود".

ومن الخلل المنهجي في الكتاب مطالبة المؤلف باستخدام ما توهمه أرقاما عربية مثل بدلا من 1-2-3.

وقد فصلنا القول في هذه المسألة فيما مضى. ومن الخلل المنهجي أيضا حديثه عن الترادف وإنكاره هذه الظاهرة.

ولا يعنيني إنكاره الترادف أو عدم إنكاره، فالرأيان أثبتهما العلماء، ولكن الذي يعنيني صلته هذا بما سماه جنائية سيبويه، مع أن مختار المؤلف في الترادف ذكره العلماء قديما وليس بالجديد.

ومن الخلل المنهجي والخروج عن الموضوع ما طالب به المؤلف من قبول دخول المصطلحات الأجنبية العلمية في اللغة العربية، وإعادة النظر فيما يسمى - على رأي المؤلف - مجامع اللغة العربية. وقد مضى تفصيل القول في هذه المسألة، وأن من القدماء من ذهب إلى ما ذهب إليه المؤلف - وهو أبو علي الفارسي - ومنهم من اقتصد حتى لا تغرق اللغة في سيل من المصطلحات الأجنبية فعمد إلى التعريب أو إيجاد المقابل، لكن هذا كله ما علاقته بعنوان كتاب المؤلف: جنائية سيبويه؟

ومن الخلل المنهجي دعوة الباحث إلى العامية وإلى إلغاء الإعراب، والنيل من حركات الإعراب، وجعل لغة القرآن مقصورة على التعبد، وقد مضى تفصيل هذا كله ولا علاقة لهذه الدعوات الغربية بموضوع الكتاب، لأن سيبويه وأمثاله من أئمة النحو وصفوا قواعد الفصحى ولم يرسموا قواعد العامية، فلا يصح أن يحتج المؤلف بالعامية أو بإلغاء الإعراب أو بغير ذلك على سيبويه ولا نبغي من وراء هذا كله أن نلزم المؤلف برأينا، ولكننا نرؤم منه التقيد بالمنهجية الصحيحة، له أن يدعو على ما شاء من أفكار بشرط ألا تكون تحت عنوان: "جنائية سيبويه" لأن العنوان يقضي ببيان الهنات أو الهفوات أو العوار الذي وقع في كتاب سيبويه في إطار العربية الفصحى، ولا يصح أن تكون العامية شاهدا على جنائية سيبويه. سيبويه وأمثاله جعلوا العربية لغة المسلمين لا لغة العرب فقط، والمؤلف يدعو إلى العامية ليتبعثر ما أفنى الأجداد أعمارهم من أجل توحيده

ومن الخلل المنهجي أن الكتاب يخلو من أفكار جديدة، فأفكار الباحث إما أنها أفكار مكرورة وتعد إرثاً عاماً من مثل اختيار إنكار الترادف، ومن مثل الدعوة الى استخدام ما توهمه أرقاما عربية أو أفكار مكرورة مستلبة، لأنها أفكار خاصة كان حقا واجبا أن يردها المؤلف إلى أصحابها من مثل الأفكار التي استلبها من قاسم أمين، وطه حسين، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وأحمد مكي الأنصاري. فالإخلال بالأمانة العلمية إخلال بأساس مكين من أسس العلم والأخلاق، ومع ذلك هذا كله في تضاعيف الكتاب.

يقول المؤلّف: "أخيراً وللأمانة العلمية نلقت النظر إلى أن بعض النحاة يعدّون الأداة ماذا جملة اسمية كاملة". ليت المؤلّف تقطن إلى الأمانة العلمية في الأفكار التي ساقها.

ومن الخلل المنهجي أن المؤلّف يكرر الفكرة الواحدة غير مرة في غير موضوع من كتابه على نحو يبعث الملل من مثل حديثه عن الزائدة والزيادة، وحديثه عن الترادف، وحديثه عن وجوب قبول المصطلحات والمفردات الإنكليزية العلمية من غير إضاعة الوقت في إيجاد المقابل العربي وغير هذا كثير.

ومن الخلل المنهجي لغة الخطاب التي اختارها الباحث في كتابه، إنها لغة مفارقة لما ينبغي أن يتحلّى به الباحث أو العالم من أناة وريث ونأى عن الاندفاع والعجلة في إصدار الأحكام، فقد ضم الكتاب في تضاعيفه تطاولاً وبسط لسان وتهكما على العلماء المتقدمين والسخرية منهم، ينبغي أن يترفع المؤلّف عن ذلك، فالمقدمون - في نظره - لا يستحون، وهم أهل تناقض ومغالطة، وكلامهم هراء، وشنيع، وقواعدهم مفبركة، ومخرجاتهم مضحكة مبكية، ونحو ذلك، لغة الترادف، ولعنة حركة أواخر الكلمات، والحشو.

ومن الخلل المنهجي غرق المؤلّف في الغلو والشطط في الأحكام السريعة العاصفة وحسبك عنوان الكتاب: "جناية سيبويه" هب أن سيبويه مخطئ أفلا يمكن عد ما قاله رأياً أو اجتهداً لماذا كان في نظر المؤلّف جناية؟ وهل ألف سيبويه كتابه للعجم من أمثاله كما مضى ذكره عن الباحث أليس هذا غلوا وشططاً؟ فكان حرياً بالمؤلّف أن يعتمد إلى الاعتدال وينأى عن الغلو والمبالغة.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى:

أولاً: بطلان دعاوى الباحث الرامية إلى اعتماد العاميّة، والغاء الإعراب وسائر الدّعوات من مثل: اتخاذ العربيّة لغة دينيّة قياساً على اللاتينية فالعربيّة في نظرنا هي لغة الدّين والدّنيا.

ثانياً: تضمن الكتاب أحكاماً مطلقة سريعة انفعاليّة ينأى عنها البحث العلمي فضلاً عن أنها لا تستند إلى دليل يعضدها.

ثالثاً: ما قام به سيبويه وأسلافه ومن تبعوه من بعد، يعدّ جهداً علمياً يفتخر به، وليس جناية كما ذهب إلى هذا صاحب الكتاب.

رابعاً: أظهر البحث قصوراً معرفياً عند صاحب الكتاب في كثير من القضايا النحويّة، واللغويّة، والأدبيّة، والثقافيّة وغيرها.

خامساً: تضمن الكتاب قضايا متعددة خرجت عن عنوان الكتاب مما يقع في خللٍ منهجي كبير

سادساً: جميع الأفكار التي دعا إليها مكرورة ومريية سبقه إليها كثيرون.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم آل عمران، 190-191، الزمر/9، فاطر /20، لقمان20، 21، الحجرات13، المزمل18، الرحمن7.
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، 1383 هـ - 1964م، 28.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلّة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 1391 هـ - 1971م، ص80.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1978م ص366، 368.
- الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1405 هـ.
- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1966م، 36/1، 27/1، 23/1.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966م، 239، 227-228.
- أوزون، زكريا، جناية سيبويه، الرّفص التّام لما في النحو من الأوهام، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2002 لإهداء، 12، 158، 19، 20، 21، 22، 101، 162، 39، 104، 30، 96، 103، 39، 160، 161، 162، 40، 43، 86، 102، 106، 43، 88، 104، 39، 40، 86، 66، 96، 44، 76، 77، 78، 22، 202، 7، 67، 161، 162، 40، 13، 96، 86، 66، 102، 104، 101، 13، 16، 17، 17، 41، 46، 66، 171، 172، 65.
- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م، جوز126، 347.

- جدامي، عبد المنعم السيد أحمد، المستشرقون والتراث النحوي العربي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1437 هـ 2016م، 143، 161، 187، 177.
- 11 الجبر، خليل، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاورس، باريس، 544.
- 12 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 1376 هـ 1956م/33، 206/1، 287/3.
- 13 الجواري، أحمد عبد الستار، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1394 هـ 1974م.
- 14 حزم، ابن حزم، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتعليل: تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت 1389 هـ 1969م.
- 15 حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، 1966م، 240، 252.
- الحسني، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية، الطبعة الخامسة، مكتبة القاهرة، 1388 هـ 1968م، 104، 106.
- حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي - مكتبة دار الفتح، 1380 هـ 1960م، 185، 182.
- حسين، محمد محمد، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، 1403 هـ 1983م، 372/2، 359/2، 374/2، 362/2، 362/2.
- حسين، محمد محمد، حصوننا مهددة من داخلها، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، 1404 هـ 1983م، 189، 150، 146، 196، 149، 195، 152، 251، 203.
- خليفات، سبحان، مكانة العقل في الفلسفة الخلقية عند أبي العلاء المعري، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثامن، 1985م.
- الرافعي، مصطفى صادق، وحي القلم، دار المعارف بمصر، 1972م/32-33، 34/3.
- ابن رشيق، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، دار الجليل، بيروت - لبنان 1972م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الأول، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، 1385 هـ 1965م، المقدمة، 94/1.
- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، 1378 هـ 1959م، 70.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 178/2، 274/2.
- سعيد، نفوسة زكريا، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة، 1383 هـ 1964م، ص 204، 201.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف، حلب - سوريا، 14.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 77/1، 402/1.
- الشرع، علي، التفكيكية والنقاد الحداثيون العرب، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، شعبان 1409 هـ/آذار 1989.
- صفية، جاسر خليل، وما علمناه الشعر، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثامن، 1985.
- طائفة من الأساتذة، المعجم العربي الأساسي، لاورس، 1988م.
- ظاظا، حسن، كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، دار المعارف بمصر، 1971م، 68، 71، 72، 221، 222، 226، 225، 59، 63، 224.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الشعب.
- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- عبد الحميد، محمد محي الدين، التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرومية، الطبعة السادسة عشرة، 1385 هـ 1965م المكتبة التجارية الكبرى، 67، 74-75.
- عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطي)، الإعجاز البياني للقرآن، الطبعة الثانية، دار المعارف - مصر، 181، 190، 191، 192، 193، 183، 309.
- عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر 1937م، 27، 28، 29، 35، 47-51.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، المبرد، حياته وآثاره، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1385 هـ، مقدمة المحقق.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 574/1.
- العلولا، منيرة بنت سليمان، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية 1993م، 27.
- أبو عمشة، نبيل، نظرات في كتاب جناية سيبويه، مجلة التراث العربي، العدد 94/93، دمشق، آذار/حزيران 2004.

- عواد، محمد حسن، رأي في المفعول المطلق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني/ العدد المزدوج 13-14 تموز/ كانون الأول 1981م، 159.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، 1966م/1/62، 1/63.
- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي 1366 هـ 1947م.
- القفطي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1369 هـ -1950م، مطبعة دار الكتب المصرية/1/194.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م - القاهرة، 1، 2، 3.
- مظهر، إسماعيل، تجديد العربية بحيث تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون، مكتبة النهضة المصرية، 4.
- الملا، أحمد علي، أثر العلماء المسلمين في الحضارة الأوروبية، إعادة عن الطبعة الثانية 1981م، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق، 157، 67، 156.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة جني 168/18، وبسط 126/9، سما 12/9.
- ناصر، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، الفجالة 1953م، 158، 87، 94، 89، 186، 192، 2، 39.
- هونيكا، ديغريد، شمس العرب تسطع على الغرب، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة أروى.
- أبو الهيجا، ياسين، قراءة دلالية في كتاب زكريا أوزون: جناية سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 73/72، 2007.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، 52/2.

رسائل جامعية

- إسماعيل، فاطمة محمد، ظاهرة الإعراب عند الباحثين المحدثين، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية 2014م.
- سيف، سهير، الزيادة في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية 2000م، ص 35.
- شبانة، حسن محمود، جملة الفعل المبني للمجهول، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1981م، 182.
- الفارسي، أبو علي، الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، تحقيق محمد حسن إسماعيل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، عين شمس 1974.

Jenayet Sebawaih Al Rafd Al Tam Lema Fe Al Nahw Men Al Awham
By the Author: Zakaria Ozone
A Critical Reading

*Malak Mohammad Hasan Ismael**

ABSTRACT

This paper focuses on a critical reading for the main ideas in Zaki Ozons book entitled (Jenayet sebawayh, Al Rafd Al tam lema fe el Nahow Men Awham).

The study shows the weakness of knowledge, the problem in its mythodolgy and the calls for removing certain phenomena in Arabic and making the Holy Quran only for worshipping.

The book also critizes old scholars and makes fun of them.

This study aims to illustrate the previous points through careful research.

Keywords: Knowledge Lack, Methodology Failure, Odd Calls.

* Princess Alia College, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 27/9/2017 and Accepted for Publication on 21/1/2018.